Vol-02,Iss-03 August 2018
ISSN : 2571-9858
(P:103-P:122)

دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة المؤسسة

د.فاندي سهيلة خيرة /fsouhila13@yahoo.fr – جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان –الجزائر
أ.د تشوار خير الدين / tchok13@yahoo.fr – جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان –الجزائر

الملخص :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية هي القلب النابض للاقتصاد والحلقة التي تصل بين مجموع الأعوان الاقتصادية فانهيارها يعني انهيار الاقتصاد الوطني ككل وهذا من أهم الأسباب الأساسية التي جعلت من الدارسين والدولة الاهتمام بالقوانين الردعية التي تحاول المحافظة على هذه المؤسسات ومالكيها ومساهميها هذا من جهة ومن جهة أخرى \الاهتمام بالإداريين والحفاظ على حقوقهم.

إن نجاح المؤسسة الاقتصادية يعني تطور الاقتصاد وانتعاش الدولة لهذا من الواجب محاولة الرفع من أدائها وفعاليتها وبالتالي محاولة الوصول إلى الكفاءة، وبما أن هذه الأخيرة مرتبطة بالإدارة فهذا يعني الاهتمام بها من حيث ضبط القوانين والمبادئ الأساسية لها وكل هذا يمكن التكلم عنه في حوكمة الشركات، حيث جاءت بمجموعة من القوانين والأسس وكان ذلك نتيجة مجموعة من التطورات والنظريات التي كانت تحاول في كل مرة ضبط الأسس والخصائص الخاصة بالمؤسسة والإدارة.

الكلمات المفتاحية:الحوكمة، الفعالية، الكفاءة، الأداء، الإنتاجية.

Résumé

L’entreprise économique est considérée comme l’ épine dorsale de l’économie et le lien entre tous les agents économiques . Sa régression implique la décadence de toute l’économie nationale. Celle-ci est l’une des causes principales qui a incité les chercheurs et l’Etat a donné une importance vitale aux lois qui essayent de sauvegarder, d’une part, ces entreprises, ses propriétaires ainsi que ses actionnaires et d’autre part , donner une importance aux administrateurs et sauvegarder leurs droits.

Le succès de l’entreprise économique implique l’accroissement de l’économie et la relance de l’Etat c’est la raison pour laquelle il est du devoir d’essayer de promouvoir sa performance et son efficacité et par la suite d’essayer d’arriver à sa capacité. Du moment que cette dernière est intimement liée à l’administration, ceci veut dire lui conférer une importance du point de vue de la stricte application des lois et ses principes. Tout ceci nous conduit à parler de la gouvernance des entreprises. Cette dernière a un apport non moins important, en matière de textes législatifs et principes qui légifèrent le bon fonctionnement des entités économiques. Cet état de fait est dügräçe au nombre considérable de théories qui, à chaque fois, essayaient de mettre en exergue les fondements et les caractéristiques inhérentes à l’entreprise et à l’administration.

Mots clés : Gouvernance, Efficacité, Capacité, Performance, productivité. .

المقدمة:

أصبح موضوع الحوكمة مشروعا عالميا يحاول أن يحقق شفافية أكبر ويعمل على تحديد المسؤولية لحماية المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين وللتخفيف من الوكالة إلى أقصى الحدود، وتسعى معظم المؤسسات إلى تطبيقها وذلك لاكتساب السمعة الجيدة ليس محليا فقط وإنما حتى دوليا لأنها تقوم على تحديد السلطات والمسؤوليات والعلاقة فيما بينها وبينها وبين العملاء والمساهمين.

وبما أن المؤسسة الاقتصادية هي مركز للربح فيجب عليها القيام بالمهام بطريقة فعالة من أجل الوصول إلى إنتاجية أكبر واستخدام موارها بشكل جيد والتحكم في تكاليفها.

لقد أصبح موضع الكفاءة من المواضيع المهمة والشائكة خاصة في فترة اقتصاد السوق والعولمة في الاقتصاد، وأصبحت مهام المؤسسات الاقتصادية أكثر صعوبة لأن الأسواق أصبحت تتسم بالمنافسة الشرسة وذلك في جميع المجالات،وفي ظل التحولات المحلية والعالمية بات الشرط الأساسي لنجاح المؤسسة والقدرة على المنافسة هو الاهتمام والتركيز على كفية استخدام الموارد

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل للحوكمة دور في الرفع من مستوى كفاءة المؤسسة الاقتصادية؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- تلعب درجة كفاءة المؤسسة في إدارته لموارده الدور المهم في كسبه لعديد من المساهمين.
- يعطيها قوة و إمكانيات في إدارة سيولتها وسيولة المساهمين،

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة:

شاع استعمال كلمة الحوكمة بين الثمانينات والتسعينات هذا القرن لكن بداياتها كان منذ القرن الثالث عشر في فرنسا حيث ظهر بمصطلح الحكم الراشد كمرادف للحكومة، وكمصطلح قانوني فيسنة1478، ليستعمل في نطاق واسع معبر عن تكاليف التسيير، ومع تطور العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية[1].

وكممارسة ظهرت أهميتها مع ظهورأزمة الكساد العالمية1929حيث وفي1932 تطرقا كل من بلرومينز(Berle &Means)إلى الفجوة التي تحدث بين الملكية والإدارة من جراء الممارسات التي تضر بالمؤسسات الاقتصادية خاصة والصناعة عامة. ومن هذا المنطلق تغيرت المفاهيم الإدارية في المؤسسات الكبرى أو العظمى المدرجة في البورصة حيث أصبح اتخاذ القرار امتيازا من المهام الإدارية أما الرقابة فهي حق من المهام الملكية، لكن رغم ذلك كان يتعرض المساهمون إلى سلبونهب ثرواتهم.فمن ذلك الوقت توالت النقاشات والنظريات حول مفهوم وأهمية حوكمة الشركات بالاقتصاد الوطني عامة وبالنسبة للمساهمين خاصة. حيث بدأت بنظرية تكاليف المبادلة

المطلب الأول: ماهية الحوكمة:

لقد ظهرت مؤخرا مصطلحات جديدة في الاقتصاد من بينها الخوصصة، اقتصاد السوق.....الخ ومن بين هذه المصطلحات الحوكمة والحكم الرشيد وقد تعددت المفاهيم الخاصة بهذه الحوكمة.

الفرع الأول: بعض التعاريفالحوكمة:

فقد عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): "هي النظام الذي يضبط ويوجه أعمال الشرك، حيث يوزع يصف الحقوق والواجبات بين مختلف أطراف مجلس الإدارة أصحاب العلاقة، المساهمين، ويضع الإجراءات والقواعد اللازمة الخاصة باتخاذ القرارات وكما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء[2].

وقد عرفة أيضا على أنها: «مجموعة من القوانين والمعايير والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى»[3]

للدكتور محمد مصطفى سليمان حيث يعرف حوكمة الشركات بأنها: (تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المساهمين؛ وتتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس وعدم الملاءمة المالية).

يمكننا أن نوجز مفهوم حوكمة الشركات في القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخري[4].

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات:

تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد برزت هذه الأهمية في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي انفجرت في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار جدار برلين وتحول العديد من دول العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين بما فيها الصين إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، ناهيك عن الانهيارات المالية والمحاسبية التي اجتاحت

الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين. ويمكننا أن نوضح أهمية حوكمة الشركات من خلال النقاط التالية:

1. أهمية حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري

أول ما تسعى إليه حوكمة الشركات هو تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وذلك من خلال قواعد وأسس تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة يكون من شأنها محاسبة الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة؛ والذي بدوره يؤدي إلى تقليل التنازع في السلطات ومنع الفساد والمحسوبية ومن ثم تخفيض التعارض في المصالح والحد من استغلال السلطة من قبل بعضهم في غير المصلحة العامة.

وعلى الرغم من أن قوانين معظم الدول قد وضعت أشكالا مختلفة للرقابة على الشركات، إلا أن ما جاءت به نظرية الرقابة في حوكمة الشركات كان لها ما يميزها من حيث البناء القانوني للرقابة ووسائل تحقيقها مما يعكس ضخامة وصعوبة المخاطر السائدة في البيئة التجارية.

ومن أهم مميزات البناء القانوني للرقابة في حوكمة الشركات والذي يقلل من فرص انتشار الفساد هو ضرورة وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن في ظل بيئة قانونية واقتصادية واجتماعية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة. وكذلك تفعيل صفة الاستقلال للقائمين على الشركة وضرورة تجردهم من أي مصلحة معها، ناهيك عن ضرورة التقيد بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق لضمان عملية المقارنة والرقابة وتسهيل تحقيقها.

2. أهمية حوكمة الشركات في تدعيم وجذب الاستثمارات

أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة ماكينزي (McKinsey)في عام 2002عن آراء المستثمرين أن المؤسسات الاستثمارية لديها استعداد أن تدفع علاوات مرتفعة جدا للشركات ذات «الحوكمة الجيدة»، وتتراوح هذه العلاوات بين 12% في المملكة المتحدة، و25% في اندونيسيا، و27% في تركيا، و38% في الاتحاد الروسي.

تبرهن هذه الدراسة على أن الالتزام بتطبيق الحوكمة أضحى أحد أهم المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي

الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار؛ لذا فإن الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها.

وتبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات، وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، والتعامل بشفافية مع المستثمرين لحماية مصالحهم وطمأنتهم على أموالهم المستثمرة في الشركة.

3. أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لحملة الأسهم

المساهمون هم من يتحمل الخسارة في حال إفلاس الشركة أو اضطراب نشاطها، فمجموع مساهماتهم المالية هو ما يشكل الذمة المالية للشركة. لذلك كانت حماية المساهمين من أهم الركائز التي تقوم عليها حوكمةالشركات، من خلال فرض ضمانات كفيلة بحماية حقوقهم من الآثار السلبية الناتجة عن تعارض مصالحهم مع إدارة الشركة.

ومن أهم ضمانات حماية حقوق حملة الأسهم في حوكمة الشركات هو الفصل بين الملكية وسلطة الإدارة، من خلال الاعتماد على مدراء مستقلين لا تربطهم بملكية الشركة مصالح شخصية تدعوهم إلى استغلال مراكزهم الإدارية لمصالح خاصة في أجواء تقل فيها سلطة الرقابة، كأن يكون مديرو الشركة هم المالكين لأغلبية الأسهم فيها والمطلعين على مركزها القانوني والمالي. كما أنه مما يضمن أيضاحقوق المساهمين هو حقهم في الاطلاع على نشاط الشركة، حيث إنه في إطار حوكمة الشركات ينبغي اعتماد الشفافية والقيام بالإفصاح عن جميع المسائل الهامة التي تخص المركز المالي والقانوني للشركة وسياسات توزيع الأرباح فيها ومقدار التزامها بحوكمة الشركات.

كما حددت أهمية حوكمة الشركات فيما يلي[5]:

- تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول .
- رفع مستوى أداء الشركات في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي لدول تلك الشركات
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الاستثمار في المشروعات الوطنية .
- تزيد من قدرة الشركة الوطنية على المنافسة على العالم وفتح الأسواق الجديدة
- الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من قوائم مالية لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
- توفير قواعد حوكمة الشركات والإطار التنظيمي الذي يمكن للشركة من تحديد أهدافها وكيفية تحقيقها

أما عن الدول العربية فجلها تحاول تحويل اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهو اقتصاد يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فللحوكمة أهمية كبيرة في ضبط الأمور من أجل كبح جماح الفساد المتفشي الاقتصاد العام.

المطلب الثاني: مقومات وأضرار عدم الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات:

الفرم الأول: قواعد الحوكمة:

تعرف قواعد حوكمة الشركات بأنها"مجموعة من الأسس و الممارسات التي تطبق صفة خاصة على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة،والمساهمين،والدائنين،والبنوك، والموردين، وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتي تحكم باتخاذ قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة أو المساهمين بها"[6].

ومن أجل نجاح هذه القواعد يجب توفر مجموعة من المحددات والمتمثلة فيما يلي[7]:

المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال)في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة و الهيئات الرقابية (هيئة سوق المال و البورصة)في أحكام الرقابة على الشركات،وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة و منها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين و المحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية و غيرها بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة و التصنيف الائتماني و الاستشارات المالية و الاستثمارية وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص

المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين ، والتي يؤدي توافرها من ناحية و تطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

وتعتبر هذه المحددات هي حجر أساس نجاح المعايير التي ترتكز عليها الحوكمة التي كانت في بداية الأمر خمسة معايير

أصدرت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية عام 1999، ثم عدلت في العام 2004 لتصبح ستة، وتهدف قواعد وأسس الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وبالتالي تحقيق حماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمال وعدم استغلال السلطة في غير الصالح العام. وهذه تؤدي إلى تنمية الاقتصاد خاصة بما تحمله الحوكمة من توفير الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب والحفاظ على حقوق خاصة صغار المساهمين.

أما في الجزائر فتقوم حوكمة الشركات على المبادئ التالية:[8]

1 – .الشفافية: حيث أن جميع الحقوق والوجبات وكذلك الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع.

2 -الإنصاف:توزيع الحقوق والوجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة.

3 -المسؤولية:مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة

4 - التبعية (المحاسبة): كل طرف فاعل مسؤول أمام الأخر فيما يمارس من خلال المسؤولية المنوط به

الفرع الثاني: أضرار عدم الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات[9]

من أهم الأمثلة الواضحة لعدم التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو انهيار وإفلاس شركة إنرون للطاقة والتي كانت من أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ضللت الشركة المساهمين وكل الجهات العاملة بسوق الأوراق المالية، حيث تم بعلم مديرها بالاتفاق مع مراقب الحسابات على التلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها في البورصة.بالإضافة إلى ذلك قاموا المديرين التنفيذيين ا بالاستفادة من المعلومات الداخلية المتاحة لديهم عن حقيقة المركز المالي للشركة وقاموا ببيع أسهمهم بالشركة لتحقيق أرباح شخصية.

وتعد شركة إنرون نموذجا صارخا للإخلال بقواعد حوكمة الشركات نتيجة عدم الالتزام بالشفافية اتجاه المستثمرين، فضلا عن عدم تحمل المسؤولية من قبل المديرين التنفيذيين و استغلالهم لنفوذهم ومراكزهم القيادية في تحقيق مكاسب شخصية وذلك من خلال التلاعب في التقارير المالية وإهدار حماية حقوق صغار المستثمرين وهنا يثار سؤال في غاية الأهمية، وهو هل كانت الشركة لديها نظام للحوكمة خاص بها تم وضعه وفق المبادئ

حوكمة الشركات المطبقة بالسوق المالية المدرجة به أسهمها أم لا؟ والإجابة هي نعم، فالشركة لديها نظام يتفق مع تلك المبادئ ولكن درجة التزام الشركة في تطبيق تلك المبادئ هو الذي أدى لحدوث تلك الانحرافات .فقيام الدول عن طريق هيئات السوق المالية بها بوضع لائحة لحوكمة الشركات ومطالبة الشركات المقيدة بأسواقها المالية بوضع نظام للحوكمة خاص بها يتفق مع حجمها وظروفها وفقا لمبادئ تلك اللائحة ليس كافي لضمان سلامة أداء تلك الشركات، بل الأهم من ذلك هو التزام تلك الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

الفرع الثالث: أهداف الحوكمة:

1_ إن هدف حوكمة الشركات هو المساعدة في بناء جو من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والاستقرار المالي ونزاهة العمل، والذي يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق النمو المستدام[10].

2_ تنظيم شبكة العلاقات داخل المؤسسة الاقتصادية،

3_ حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة ومراجعة الحسابات[11]

وهناك أهداف أخرى تتمثل في[12]:

- تحقيقالشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة و هذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة.
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي
- توفير فرص عمل جديدة .
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج .
- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استَّراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة .
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة.
- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة .

المبحث الثاني: ماهية الكفاءة

المطلب الأول: الكفاءة من وجهة نظر المدارس الإدارية[13]:

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية:

ركز أصحاب المدرسة الكلاسيكية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمنظمة الواحدة، واعتبر المنظمات الإنسانية نظما عقلانية، تسعى لاستخدام الأمثل للموارد و الإمكانات. وكانت هذه المدرسة 3 دراسة تتمثل في:

أ- **الإدارة العلمية:** اهتمت هذه الحركة بالتخطيط الدقيق لجوانب العمل، ودراسة قيمة الوقت، ووضع معايير الأداء والإنتاج وكذلك وسائل المتابعة والرقابة. من أجل الزيادة في الإنتاج والإنتاجية والإقلال من الهذر و الإسراف.واستخدام أسرع أساليب الإنتاج وأكثرها كفاءة وأقلها إجهاد وذلك من خلال دراسة الوقت والحركة.

ب-**حركة الإدارة:** أولى الاهتمام إلى تحقيق الكفاءة حتى وان تعارضت مع مبادئ أخرى، لأنه من وجهة نظرها الكفاءة هي القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن بناء الإدارة العلمية.

ت- **الحركة البيروقراطية:**يرى أصحاب هذه الحركة أن الكفاءة تتحقق عن طريق أسلوب البيروقراطية كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك، وتخفيض التكاليف المادية والبشرية لأقصى حد ممكن؛ وذلك بتحقيق خصائص التنظيم البيروقراطي من توزيع الأعمال بطريقة محددة واعتبارها رسمية على أعضاء التنظيم، توزيع السلطة الآمرة وفقا لقواعد واضحة، تنفيذ المهام يخضع لأساليب وطرق محددة، يسود التنظيم الشكل الهرمي، العمل الرسمي قبل العمال الخاصة.

الفرع الثاني: مدرسة العلاقات الإنسانية:

في وجهة نظرة هذه المدرسة أن مستوى الكفاءة يتأثر بالروح الاجتماعية والظروف الإنسانية السائدة أكثر من تأثره بالبيئة والظروف المادية السائدة فيها، كما أن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر الظروف المادية للمنظمة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم اتجاه المشرفين على أعمالهم وزملائهم في العمل، ويصور السلوكيين المنظمة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى لتحقيق أهداف معينة بنجاح، لذلك من الضروري الاهتمام بفعالية المنظمة وليس فقط الكفاءة.

الفرع الثالث: المداس الحديثة:اختلفت وجهات نظر هذه المدرسة اتجاه الكفاءة:

أ- **المدرسة الرياضية:** ادخل أصحاب هّا الاتجاه الجانب الرياضي في الجانب الاقتصاد يحيث من وجهة نظرهم يمكن التعبير بشكل كمي (رموز، علاقات، معادلات...) عن المشكلات التي تعيق تحقيق الكفاءة وذلك لإيجاد أفضل الحلول لها، وهي بذلك تجبر الإدارة على التحديد الدقيق للأهداف والمشكلات ونطاق الإشراف.

ب–مدرسة القرار: يرى رواد هذه المدرسة أن المقياس الحقيقي للقرارات الإدارية يجب أن تكون الكفاءة وليست الفعالية و يبرر نظرته إلى أن مقياس الكفاءة يقود إلى اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة. ومن وجهة نظر أصحاب هذه المدرسة أن الكفاءة هي انجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل.

ت–مدرسة النظم: دفعت هذه المدرسة مفهوم الكفاءة في الإدارة دفعة قوية للأمام، حيث كانت ترى المؤسسات على أنها تفاعل بين النظم الاجتماعية، النفسية، والمادية الداخلية والخارجية في آن واحد، وهذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية في تحقيق الأهداف، وأنه لا توجد طريقة مثلى لتحقيق النتائج، بل توجد طرق مختلفة.

2- الفرع الرابع: الاقتصاد الإسلامي:

اهتم الإسلام إلى توجيه الأفراد والمجتمع بعدم الإسراف في استخدام الموارد سواء كان ذلك استهلاكي أو إنتاجي، وإذا كان ارتباط الإسراف بالسلوك الاستهلاكي واضحا، فإن أضراره تمتد إلى النشاط الإنتاجي أيضا، ويمكن التعبير عن الإسراف اقتصاديا بعدم الكفاءة الإنتاجية. أي تحقيق الأهداف بأكبر التكاليف.

المطلب الثاني: ماهية الكفاءة

الفرع الأول: التداخل في المفاهيم :

ومن خلال الدراسة لوحظ أن هناك ارتباط بين الفعالية والكفاءة لكن في حقيقة الأمر هناك بعض الأشخاص يخلطون بين مفهومي الكفاءة والفعالية، إضافة إلى الإنتاجية والأداء:

1_ الأداء:

يعرف الأداء بأنه جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة ومدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير والمقاييس المحددة، والمتعلقة بالكمية والنوعيةوالوقت[14].

2_ الفعالية:

تعرف على أنها القيام بالأعمال الصحيحة وهي مرتبطة بالقيادة.

أيضا تعرف على أنها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة والتي يمكن قياسها مثل هدف الربح أو هدف النمو، ويعتبرها بعض الباحثين على أنها محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة، بما يحتوي من أنشطة فنية وإدارية ووظيفية، ومدى تأثره بالمحيط، كما أنها ترتبط بمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها[15].

3_ الإنتاجية:

الإنتاجية = الفعالية + الكفاءة.

وتعني هذه المعادلة أنه المزج بين النتائج والتكاليف حيث أن الفعالية تعبر عن تحقيق الأهداف (الإنتاج أو المخرجات) أما الكفاءة فعني بها التقليل من التكاليف (عناصر الإنتاج أو المدخلات)

تعرف الإنتاجية على أنها النسبة بين الإنتاج (الخرجات) والعناصر المستخدمة في الحصول على هذا الإنتاج (المدخلات) أو هي مقياس لكفاءة تحويل الموارد أو عناصر الإنتاج إلى سلع وخدمات[16]

الفرع الثاني: تعريف الكفاءة:[17]

بين فاريل 1957 أن الكفاءة الاقتصادية للمنشأة تتكون من الكفاءة التقنية والكفاءة التوظيفية. الكفاءة التقنية وتعني مقدرة المنشأة على الحصول على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات وتعكس الكفاءة التوظيفية مقدرة المنشأة على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات آخذة في الاعتبار أسعار المدخلات والتقنيات الإنتاجية المتاحة. تبعا لفاريل هناك طريقتين لحساب مؤشرات الكفاءة الأولى من جانب المدخلات والثانية من جانب المخرجات. وتسمى الأولى المؤشرات ذات التوجيه ألإدخالي وتسمى الثانية توجيهات ذات التوجه الاخراجي[18].

كما نجد في دراسة للدكتور نجاح عبد العليم أبو الفتوح، أنه أشار للكفاءة الفنية بمصطلح الكفاءة الساكنة، وعرّفها على أنها: تحقيق أقصى ناتج ممكن من قدر معين متاح من الموارد أما الكفاءة التشغيلية فتعني القدرة على توليد أكبر قدر من الإيراد من كل وحدة نقدية تنفق في شكل تكاليف تشغيلية. وعليه يمكن القول أن الكفاءة الفنية إنما تتعلق بالعملية التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال استخدام موارده المتاحة لإنتاج الخدمات وتمويل الاستثمارات من أجل تحقيق أرباح للمساهمين والمستثمرين.

فالكفاءة الفنية تعبر عن كفاءة المؤسسةالاقتصاديةفي تشغيل موارده وعملياته. إذا، يجب التمييز بين أربعة مفاهيم للكفاءة:

أ. **الكفاءة الفنية TechnicalEfficiency**:والتي يقصد بها تحويل المدخلات إلى مخرجات.

ب. **الكفاءة التوزيعية AllocativeEfficiency**:وتعني :استخدام المدخلات بنسب صحيحة (عند مستوى معين من الأسعار) لإنتاج مستوى معين من الناتج (المخرجات).

ج. **الكفاءة الاقتصادية EconomicEfficiency**:ويقصد بها: إنتاج الوحدة الاقتصادية لمستوى معين من الإنتاج عند أدنى مستوى من التكاليف.

د. **الكفاءة الحجمية ScaleEfficiency**:ويعنى بها: أن الوحدة الاقتصادية تعمل عند غلة الحجم المتناقصة أو الثابتة أو المتزايدة*، ومن ثم معرفة الحجم الأمثل للوحدة الاقتصادية.

ومن ثم فكل من: الكفاءة الإنتاجية والكفاءة الفنية والكفاءة التشغيلية تحمل الدلالة نفسها على مستوى الدراسات الاقتصادية.

الفرع الثالث:أنواع الكفاءة[19]:

هناك ثلاث أنواع رئيسية للكفاءة و هي :الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية و الكفاءة الهيكلية للصناعة وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة مثل الكفاءةx

أولا -الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة:

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وتقاس بالنسبة التالية :

المخرجات الفعلية /المخرجات القصوى من الموارد المتاحةحيث ترتفع الكفاءة كلما ارتفعت هذه النسبة، وتكون الكفاءة مثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد وذلك عندما يساوي الناتج الحدي لعوامل الإنتاج تكلفة كل عامل.

ثانيا-الكفاءة الهيكلية للصناعة :

ترتكز الكفاءة الهيكلية على الكفاءة التقنية للصناعة، اقترحهذا النوع لأول مرة سنة 1957من طرف الأستاذ Farrellو طور في دراسة كل من (Hjalmarsson, Forsund)في سنتي1974و 1978.تقوم الكفاءة الهيكلية بقياس مدى تفاعلصناعة ما مع أداء أحسن مؤسساةا، وذلك بأخذ متوسط الوزن للكفاءاتالتقنية للمؤسسات لصناعة معينة هذا بالنسبة لFarrellأما بالنسبة لـ (Hjalmarsson،Forsundبينا في دراستهما أن الكفاءة الهيكلية تقاس بأخذ المتوسط الحسابي لكل من المدخلات و المخرجات.وقد أدت دراسة كل من (Hjalmarsson, Forsund)إلى تبيان نوعين من الكفاءة الهيكلية هما :

الكفاءة التقنية الهيكلية و كفاءة الحجم الهيكلية و هذا في حالة عدم تجانس دوال الإنتاج.

1- الكفاءة التقنية الهيكلية:

هي إنتاج أقصى ما يمكن بعوامل الإنتاج المتاحة، فهي تقيس مستوى الإدخار في المدخلات.

2- كفاءة الحجم الهيكلية:

هي التغير النسبي للمخرجات المحققة إلى التغير النسبي للمدخلات، تقيس مستوى الزيادة في الإنتاج للمؤسسة أو الصناعة.

ثالثا-كفاءة تخصيص الموارد:

تقوم هذه الكفاءة على قياس الخسارة في رفاهية المجتمع نتيجة هدر الموارد، ويقر معظم الاقتصاديين إلى أن اللاكفاءة التجميعية تؤدي إلى نقصان الرفاهية في المجتمع،كما أثبتت الدراسات التطبيقية أنّ هذا النقصان يمكن أن يكون أقل من 1%من الناتج الوطني الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929، من خلال دراسة قام بها،A.Charberger،ويتم تحليل كفاءة تخصيص الموارد بقياس الخسارة في الرفاهية في حالة الاحتكار وذلك بالمقارنة في وضعيتي الاحتكار والمنافسة التامة.

رابعا-الكفاءة-x-

قام الاقتصادي Leibenstein في سنة 1966، بصياغة مصطلح (X- Efficiency) أو الكفاءة-x-إنطلاقا من أعمالFarell لقياس الكفاءة، كما تسمى أيضا بالكفاءة التشغيلية، وتعرف على أنها الكفاءة في إستخدام المدخلات.

خامس – الكفاءة النسبية:

وتساوي الكفاءةالنسبية معدل مجموع المخرجات الموزونة إلى مجموع المدخلات الموزونة، وتقيس الكفاءة النسبية درجة كفاءة مجموعة من المؤسسات تقوم بنفس الصناعة.

سادسا – كفاءة الأسواق المالية :

يعتبر الإنجليزي يوجينفاما(Eugène Fama)هو أول من وضع نظرية كفاءة الأسواق المالية وهذا سنة 1965،حيث عرفها كما يلي: "يكون السوق المالي كفؤا إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن، منعكسة في سعره و في اللحظة ذاتها" ، تتضمن كفاءة الأسواق المالية نوعين من الكفاءة هما :الكفاءة الداخلية(التشغيلية) والكفاءة الخارجية(التسعيرية)

1- كفاءة التشغيل"الكفاءة الداخلية":

تعني قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسرة، ويقصد بكفاءة التشغيل هو أن تعكس الورقة المالية المعلومات الواردة إلى السوق، على أن تكون التكاليف التي يدفعها المستثمرين لإتمام الصفقة عند حدها الأدنى .

2- كفاءة التسعير"الكفاءة الخارجية:"

تعني سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير، وذلك دون دفع تكاليف باهضة،ما يجعل أسعار الأسهم تعكس كل المعلومات المتاحة، فكل المستثمرين بإمكانهم الحصول على المعلومات، إلا أن الأرباح غير العادية يحققها عدد قليل من المستثمرين،ويعود ذلك لقدرتهم على تحليل هذه المعلومات

المبحث الثالث:أثار الحوكمة على الكفاءة التشغيلية:

تعتبر الحوكمة من أهم العناصر التي تقوم بوضع المعايير والمبادئ الأساسية التي تسير عليها الشركة، فهي النظام الذي يراقب الشركة وذلك من خلال التزام جميع الأطراف المعنية بتطبيقها مع مراعات حقوق أصحاب المصالح.

المطلب الأول: أهمية مقوماتحوكمة الشركات بالنسبة للكفاءة التشغيلية:

تقوم الحوكمة على مجموعة من المقومات التي تضمن بقاء واستمرارية المؤسسة لتأثيرها على أدائها وخاصة كفاءتها

الفرع الأول: الشفافية و الافصاح:

يعتبر الفساد والانحراف الإداري أهم معوقات التنمية الإدارية لذلك نادى علماء الإدارة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية وهذا لما له من انعكاس على دقة المعلومات وتدفقها داخل المؤسسة الاقتصادية وبالتالي سهولة وفعالية الاتصالات الرسمية وغير الرسمية داخل الإدارة وبين مختلف المستويات الإدارية وهذا ما يكون له من انعكاس إيجابي زيادة الثقة بين الأفراد. إضافة إلى أن يكون هناك موضوعية في عملية تقييم الأداء.

وتطبيق هذا المبدأ يساعد في تطبيق الانضباط المالي والسيطرة على الانفاق، وتخفيض تكاليف المشروعات، وحماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، ومن ثم زيادة كفاءة الاقتصاد ككل، وعلى العكس من ذلك فغياب الشفافية يؤدي إلى عدم ترشيد الموارد[20].

الفرع الثاني: المساءلة:

المساءلة من المسؤولية يعني مسؤولية الفرد حسب سلطته يعني عدم الوصول إلى الهداف يؤدي ذلك إلى محاسبة الفرد ومساءلته، يعني إخضاع القابضين والممارسين للسلطة العمة للمحاسبة.

وهو من المبادئ المهمة والفعالة في المؤسسة الاقتصادية وهذا لما لها من وزن في مقاومة الفساد الادري، حيث أن شعور العاملين بشيوع المساءلة يحد من طمع العاملين وبالتالي تقليل من الاستغلال وإساءة استخدام الموارد من طرف المسئولين. وهي من أهم الآليات لحسن استخدام السلطة.

فالمساءلة مهمة في أي مؤسسة اقتصادية مهما كان نوعها أو نشاطها الإداري، فهو يقضي على المحسوبية والوساطة وإضاعة الوقت وهدر المال. وبالتالي تعزيز الثقة بالجهاز الإداري، ومنه يقوم على تعزيز الشعور بالأمان الوظيفي، وزيادة الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين ما ينعكس إيجابا على الأداء والإنتاجية.وبالتالي وضع ووجود معايير ومؤشرات يحتكم بها لتقييم الكفاءة داخل المؤسسة.

الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية هو توجيه رؤية الشركات للاهتمام وتبني الممارسة الاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، إضافة إلى أهدافها الرئيسية في البقاء والاستمرارية وخلق القيمة المضافة من أجل المشاركة في التنمية الاقتصادية.وللمسؤولية الاجتماعية تضم مجموعة من العناصر الجوهرية والمتمثلة في تطبيق القواعد القانونية والعمل بها من أجل تحقيق إيرادات وذلك مع مراعاة الجانب الأخلاقي في اتخاذ قراراتها وتحسين جو العمل داخل المؤسسة مع مراعاة الحماية والحفاظ على المحيط الخارجي.

ويعتبر هذا المبدأ بمثابة مضاربة لاستثمار المؤسسة الاقتصادية في خلق القيمة الاقتصادية لها وذلك للآثار الإيجابية التي يكتسيها وتعود على فعالية وكفاءة المؤسسة. ويمكن توضيح أهمية المسؤولية في النقاط التالية[21]:

– تعزيز سمعة المنظمة، وهذا يجعلها مؤهلة للإقراض من القطاع المصرفي، وقادرة على جذب الاستثمارات، فضلا عن تحسن العلاقة بين الشركات والحكومة مما يعود عليها بالنفع.

– تحسين العلاقة داخل المؤسسة بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء المؤسسة من ناحية أخرى.

– تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، ومحاولة الاحتفاظ بهم مما يعود ذلك بالآثار الإيجابية على أداء المؤسسة ومردوديتها المالية.

– تحقيق الوفرات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه والحد من التلوث، وخفض النفايات، واسترداد قيمة المنتجات المشتقة من جانب، وزيادة وفرة المواد الخام.

– تقليل التكاليف لأن المؤسسة التي لم تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ستتكبد تكاليف باهضه،تدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حماة البيئة والذين يمكن أن يطالبوا المؤسسة بدفع تكاليف الضرر البيئي.

– المساهمة في الصالح العام، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات.

– تحسين الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل.

– تحسين الأداء البيئي وتقليل انبعاث الغازات التي تسبب تغير المناخ أو تقليل استخدام الموارد الكيماوية الزراعية.

– تقليل تكاليف النفايات من خلال رسكلتها.

– خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.

– زيادة الأداء والجودة، الفعالية، الكفاءة والإنتاجية.

الفرع الرابع: المشاركة:

قال صلى الله عليه وسلم "أمركم شورى بينكم" يعني دعى الإسلام إلى المشاركة والتشاور في القرارات المتخذة وتعتبر الشورى أصلاً من الأصول الأولى للنظام السياسي الإسلامي، بل امتدَّت لتشمل كل أمور المسلمين؛ وتأسيسًا على ذلك فإن الدولة الإسلامية تكون قد سبقت النظم الديمقراطية الحديثة في ضرورة موافقة الجماعة على اختيار مَنْ يقوم بولاية أمورها ورعاية مصالحها وتدبير شئونها؛ ممَّا يؤكِّد قيمة وفاعلية الإجماع عند المسلمين[22].

واهتمام الحوكمة بهذا المبدأ يؤكد أن نجاح المؤسسات الاقتصادية و الزيادة في كفاءتها وفعاليتها مبني على مشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات.حيث أن هذه الأخيرة لها أهمية إخراج المخزون المعرفي للعاملين، وفتح لهم الأبواب للإبداع والابتكار وهذا ما ينعكس إيجابا على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين جودته.

ومن جهة أخرى تساهم المشاركة في ترابط وتماسك العمال في جميع المستويات، وخلق جو عائلي في العمل مما يبعث على الطمأنينة، وبالتالي خفض معدلات الغياب والزيادة في الرضا الوظيفي.

المطلب الثاني: أبعاد الحوكمة:

تعتبر مبادئ الحوكمة هي الأساس الأساسي الذي تبنى عليه الحوكمة لكن حسب مركز حوكمة الشركات أن هذه المبادئ تبنى على بعدين أساسيين هما الأداء والالتزام واللذان يمثلان معا الصورة الكاملة لتوليد القيمة من جهة وكيفية أو حسن استخدام الموارد أي الكفاءة من جهة أخرى.

ترتكز مسؤولية الالتزام على توفير ضمانات للمستفيدين تتمثل فيما يلي[23]:

- تتعلق بفعالية تحديد الأولويات، وترتيبها، وإدارتها، ومراقبتها من مخاطرها، والإبلاغ عن الإستراتيجية والتشغيلية.
- ضمان عمل المنشأة بفعالية وكفاءة، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والتشغيلية.
- أن النظم التي تعمل على إنشاء وإصدار البيانات المالية وغير المالية تعمل حسب أسس وإجراءات المعتمدة وبدقة وفعالية وتعكس النتائج المالية الوضع الحقيقي للمنشأة.
- أن المنشأة قادرة على منع وكشف الأنشطة الإجرامية مثل: الاحتيال وغسيل الأموال، والسرقة، والاختلاس.
- أن المنشأة تطبق جميع القوانين واللوائح الخاضعة لها وتتماشى معها.

أما مسؤولية الأداء ترتكز على الإستراتيجية، وخلق القيمة، واستخدام الموارد، وتشمل:

- وضع أسس فتخاذ القرارات.
- تحديد النقاط الحرجة التي تحتاج المنشأة عندها فاتخاذ قرارات للاستجابة للظروف المتغيرة.
- موافقة وملائمة العمليات التشغيلية للموارد المستخدمة في ظل الخطة الإستراتيجية الموضوعة وبالمخاطر المقبولة.

الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق الحوكمة لها أهمية كبيرة في أنه:

- يبعث قدر معتبر من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق أكبر العوائد.
- تعظيم القيمة السوقية لأسهم المؤسسات وهذا ما يكسبها سمعة جيدة خاصة من مبدأ الشفافية والمسؤولية بالمساءلة وبالتالي يفتح أمامها المجال في توفير مصادر التمويل المختلفة سواء كانت محلية أو أجنبية من أجل الزيادة في ثرواتها.
- تجنب المؤسسات الوقوع في مختلف المشاكل.

- تبني مبادئ ومقومات الحوكمة يقلل المخاطر.
- تحفيز العاملين وتحسين أدائهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وأيضا بأخذ العدالة في التقييم.
- الشفافية تقوم على تقليص الغموض والذي يساهم في الحد من الفساد، وأيضا يسمح بتوعية العاملين، وإطلاعهم على الخيارات المتاحة، وتسهيل عملية تقييم الأداء،
- تساعد الحوكمة في الحد من التلاعبات المالية، وذلك من خلال مبدأ الشفافية، وهذا ما يعمل على ترشيد استخدام مختلف الموارد المادية، البشرية والمالية.
- أن تطبيقمبدأ حقوق المساهمين يساعد على إدخال ثقافة جديدة للمجتمع

المراجع

[1]– زايري بلقاسم:الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميزللمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس 2005 الجزائر، ص 91.

2– صالحي محمد يزيد، بن بريكة عبد الوهاب، واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، ص4، http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/7389/1/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%20%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF.pdf

[3]– رامي كمال النسور، حوكمة الشركات...المبادئ والإطار العام، http://www.alkhaleej.ae/economics/page/721a7a61-542d-468b-b94f-2aaaa728c2d4#sthash.KpdBxymI.dpuf

[4]– الصالحين محمد العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، كيوسانس دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، ص3.

[1]– سيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12 لسنة 2012، ص 57– 58.

[5]– عبد الوهاب علي؛ شحاته شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 77.

[6]– مولاي لخضر؛ عجيلة محمد، الحوكمة كمدخل للرقابة والمساءلة في البنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة، مأخوذ من مركز المشروعات الدولية، بدون سنة ص4

[7]– صالحي محمد يزيد، بن بريكة عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 6

[8]– بن سعيد أمين، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المحاسبية في المؤسسة، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9.pdf

[9]– جليل طريف، حوكمة الشركات (الفرص والتحديات)، أخبار الاتحاد الإصدار(11)أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 2015، ص04

[10]– سفير محمد، حيدوشي عاشور، دور حوكمة الشركات في تدعيم نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والاعمالJFBE، ص ص 282– 283.

[11]– الأمين نصبة، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام دراسة حالة _ بلدية قمار الوادي _ ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ؛ تخصص إقتصادي عمومي وتسيير مؤسسات ، 2015/2014، ص 13.

[12]– شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص32–36' بتصرف

[13]– عبد الرحيم شيبي، بن بوزيان جازية، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار الجزائر' 24– 25 أفريلس 2006، ص1.

[14]– حليمي رابح، دور مبادئ الحوكمة في الرفع من الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، مذكرة لنيل شهادةالماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013– 2014، ص 78.

[15]– عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التحويلية بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003_ 2004، ص11.

[16]– سمية سلامي، أثر الحوكمةعلىالكفاءةالتشغيليةللمصاريف الإسلامية دراسة حالة مصرفي البركة والسلام– الجزائر –، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، https://giem.kantakji.com/article/details/ID/590

[17]– فريح خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل محلل البيانات، أطروحة مقدمةلاستكمال متطلبات منح درجة الدكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008، ص25.

[18]-- شريفة جعيدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية— دراسة حالة عينة من البنك العاملة في الجزائر- 2006 _ 2012-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه عوم مالية، 2013_ 2014، جامعة قاصدي مرباح— ورقلة-، ص ص 8-9.

[19]- أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات — دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وحاكمية مؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014- 2015، ص55.

-[20]أفروخ رانيا، نفس المرجع، ص62

[21]- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89،يوم25/04/2018،

22 - نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين — دراسة حالة -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،

- [23]نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين — دراسة حالة -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،نوقشة10.2017/12، ص 30